يذرأ ثبوته بنفسه فهو الموصوف بالوجوب او يدرأ نفيه بنفسه فهو
الموصوف بالاستحالة او يدرأ كلا من ثبوته ونفيه على التعاقب فهو
الموصوف بالجواز ولا رابع لها وقوله والواجب الخ الفاء جواب
لشرط محذوف تقديره ان اردت ان تعرف الواجب فالواجب الخ وانما قال
الشرط وجوابه جوابا عن سؤال مقدر اذ لم يتقدم له الواجب حتى
يسأل عنه وانما تقدم له الوجوب ومصدر الواجب اسم فاعل ولا
يجيب باسم الفاعل عن المصدر وما كذا قيل ويحتمل ان يكون اجاب به
عنه لانه مشتق منه ومعرفة المشتق تستلزم معرفة المشتق لانه اخص
منه ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم فيلزم من معرفة واجب بعينه
كالقدرة معرفة الوجوب الذي قام به ولا يلزم من معرفة الوجوب معرفة
ذلك الواجب الذي هو القدرة لوجوده في غيره من الواجبات كالعلم
والارادة وانما تعرض لتعريف الواجب دون الوجوب اذا قلنا انه لم
يجب بتعريف الواجب عن تعريف الوجوب لانه هو الذي يحكم بوجوب
معرفته على المكلف فيما ياتي وكان الانسب في مطابقة ما ياتي
ان يتعرض لتعريف الواجب وما بعده وما كالجنس في حد الواجب
لصدقها على المستحيل والجائز ولم تكن جنسا حقيقيا لعدم حسن

السكوت

السكوت بها لانها وقوله ما لا يتصور في العقل عدمه فصل اخرج
به المستحيل والجائز لتصور العدم في كل منهما وبقي الحد لمحدوده
قال الشيخ ابو مدين رحمه الله يقال ذات الشيء ونفس
الشيء وعين الشيء وحقيقة الشيء وماهية الشيء وكنه الشيء وحد
الشيء بمعنى واحد انتهى وحقيقة الحد والرسم ما ضرب له حد حقيقة
الحد هو القول المبين للمحدود على وجه يخص ويخرج غيره او تقول على
على وجه يمنعه من دخول ما ليس فيه وخروج ما هو منه ومن شرطه
ان يكون جامعا مانعا مطردا منعكسا وحد الواجب هنا مانع
ليس بجامع لخروج السلوب والاحوال ان جعلنا الكلام مفهوما حقيقيا
وان لم يجعل له مفهوما حقيقيا خرجت السلوب فقط فيصح حده لخصو
صه لعدم جمعه لخروج ما تقدم ويفسر عكسه لعمومه لعدم
منعه لدخول السلوب مع المستحيل في هذا الحد فاذا اردت ان يكون
جامعا مانعا قلت ما لا يتصور في العقل نفيه فيدخل ما خرج لعدم نفيه
عن الله تعالى وهذا بناء على ان النفي غير مرادف للعدم وانما هو
اخص منه فيلزم من نفي الشيء عدمه كالشريك ولا يلزم من عدمه
نفيه كالسلوب واما على الترادف فلا يأتي هذا الجواب والله اعلم

Copyright © King Saud University